

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت غرينتش (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/31*

Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إن ثمة حاجة إلى لوائح ونظم مالية أكثر جراءة وإلى نظام نقدي دولي أكثر استقراراً وتنوعاً للتحكم في العمليات المالية المعولمة

جنيف، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ - يذهب تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥^(١)، الصادر عن الأونكتاد، إلى أنه في الوقت الذي يتوقع فيه المجتمع الدولي حدوث أكبر اندفاع نحو الاستثمار لم يكن لها مثيل على مرّ الزمن من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية العالمية الجديدة التي حددها قادة العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في نيويورك في الشهر الماضي، ثمة حاجة لأن يخضع النظام النقدي والمالي الدولي لعملية تحوّل من أجل ضمان تهيئة أوضاع للاستثمار الحقيقي تكون أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ بها. فنجاح تطبيق خطة التنمية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥ يتطلب عملية تحوّل وليس مجرد ضبط لما هو قائم من القواعد المالية والترتيبات النقدية.

وقد قال موكيسا كيتوي، الأمين العام للأونكتاد، إن "التقرير يشدد على ما تخلفه التدفقات المالية القصيرة الأجل والقائمة على المضاربة من أثر معرقل للاستثمار في مجال الإنتاج". وأضاف قائلاً إن "التقرير يعرض الإصلاحات والسياسات التي يمكنها، في سياق الخطة الإنمائية الجديدة، أن تخفف من حدة حالات الكساد وتحمّد الحرائق المالية المحلية قبل أن تمتد لتهدد الاقتصاد العالمي".

وقد أدت الأزمة المالية التي شهدتها عام ٢٠٠٨ إلى إطلاق عدة مبادرات كان الهدف منها تقوية التنظيم والرقابة، فضلاً عن تيسير إمكانية الوصول إلى السيولة الرسمية اللازمة لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات. غير أن التقرير يرى أن العديد من الإصلاحات لا تزال خجولة وضيقة النطاق إلى حد بعيد. وعلاوةً على ذلك، لم تُراعَ بالقدر الكافي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

ويرحب التقرير برفع نسب كفاية رأس المال واستحداث أحكام جديدة فيما يتعلق بالمصارف الكبرى من الناحية التنظيمية، ولكنه يرى أن ذلك لا يزال يسمح بقدر مفرط من الاستدانة، ولا يشجع إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات ، رقم تليفون : ٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨+ ، ٤١٧٩٥٠٢٤٣١١+ ، unctadpress@unctad.org ، <http://unctad.org/press>

(١) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع 1-112890-978-92-1-E.15.II.D.4) من قسم بيع منشورات الأمم المتحدة وتسويقها على العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم. ويمكن إرسال طلبات الشراء أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, <https://unp.un.org>

ويُضاف إلى ذلك أن التركيز على العمل المصرفي التقليدي قد أفضى إلى عدم الالتفات بالقدر الكافي إلى القطاع المصرفي الموزعي الذي زاد نفوذه ، بما في ذلك في عدة بلدان نامية. وأدت الأشكال المبتكرة لتوفير الائتمانات وظهور "سلالة" جديدة من مديري الأصول (مثل صناديق التحوط) والسماسة (في إطار التكتلات المالية غالباً) إلى الإبقاء على الاستدانة عند مستويات مرتفعة، مما أضعف الاستقرار المالي. وعلى الرغم من سجل الأداء الضعيف لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية، فإن تقييماتها لا تزال تتحكم في تخصيص الأصول وفي أسعار الفائدة على القروض، فضلاً عن مستوى المخاطر فيما يخص المتطلبات الرأسمالية.

ويرى التقرير أن تشديد شروط زيادة رأس المال والسيولة أمر ضروري ولكنه غير كافٍ. ويدعو التقرير إلى برنامج أكثر جرأة، بدءاً بعملية فصل صارم بين عمليات مصارف التجزئة وعمليات مصارف الاستثمار، بما في ذلك على المستوى الدولي، فضلاً عن رصد وتنظيم العمليات المصرفية الموازية. ويمكن معالجة مسألة تضارب المصالح في إطار عمليات تقدير الجدارة الائتمانية من خلال التحول عن نموذج "المُصدِر يدفع" والأخذ بنموذج "المكتَب يدفع"، وبدعم من خلال مشاركة القطاع العام لتفادي ظاهرة "الاستفادة بالجمان". ويمكن للمصارف أيضاً أن تقيّم بنفسها مستوى الجدارة الائتمانية للمقترضين و/أو أن تدفع رسوماً لكيان عام يعيّن خبراء تقييم لتقدير درجات الأوراق المالية.

ويثير التقرير أيضاً شواغل تتعلق بالهيمنة المتزايدة لسيولة القطاع الخاص منذ اختيار نظام بريتون وودز في أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي، والتي تحطت حد بعيد مستوى المصادر الرسمية للسيولة. ويضيف التقرير أنه بينما تكون السيولة الدولية للقطاع الخاص وفيرة في فترات الرواج، فإنها سرعان ما تتبخر في أوقات الأزمات.

وفي مواجهة هذا النمط المسامر للتقلبات الدورية، لجأت بلدان نامية عديدة إلى مراكمة كميات كبيرة من السيولة الرسمية في شكل احتياطات بالعملات الأجنبية كوسيلة من وسائل التأمين الذاتي. إلا أن الأونكتاد يشعر بالقلق لأنه حيثما يكون تراكم الاحتياطات ناشئاً عن الاقتراض من الخارج، ستظل البلدان معرضة لتقلبات الأسواق المالية العالمية. ويُضاف إلى ذلك أنه إذا حاولت بلدان كثيرة أن تراكم احتياطات من خلال تحقيق فوائض تجارية، فسينشأ عن ذلك خطر حقيقي يتمثل في اندلاع حرب عملات وحدوث مزيد من التراجع في الطلب العالمي والانتعاش الاقتصادي، الضعيفين أصلاً.

ولا تزال أفضل الخيارات تتمثل في الترتيبات الجديدة المتعددة الأطراف، مثل الإدارة المتعددة الأطراف لأسعار الصرف أو إسناد دور أكبر لحقوق السحب الخاصة. غير أن اعتماد هذه الترتيبات يتطلب إجراء تغييرات مؤسسية تبدو بعيدة المنال في المستقبل القريب. ومن جهة أخرى يمكن لرتيبات مقايضة العملة الأجنبية أن تتيح سبيلاً للمضي قدماً، ولكن هذه الترتيبات كانت موجهة أساساً لتلبية احتياجات البلدان المتقدمة، أما ترتيبات المقايضة التي تشمل بلداناً ناميةً فلا تزال محدودةً نسبياً. ومن شأن توسيع نطاق تسهيلات القروض من قبل صندوق النقد الدولي أن يساعد أيضاً، ولكن الترتيبات الجديدة قد ظلت حتى الآن غير مستخدمة إلى حد بعيد. وتتطلب تلبية احتياجات البلدان النامية عملية إصلاح لإدارة صندوق النقد الدولي وتوجهاته السياساتية وآلياته الرقابية.

ويلاحظ الدكتور كيتوبي أن "نخبة خياراً مفضلاً للبلدان النامية تتمثل في المبادرة إلى البناء على سلسلة من المبادرات الإقليمية والأقليمية الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي الإقليمي، وتقليص الحاجة إلى مراكمة الاحتياطات من العملات الأجنبية، وتقوية القدرة على التكيف والتعامل مع أزمات المدفوعات".

ومن شأن ترتيبات المقايضة الإقليمية أن تكون مفيدة بصفة خاصة في معالجة مسألة صغر حجم الترتيبات الإقليمية القائمة. وثمة إمكانية أخرى تتمثل في إنشاء صندوق مشترك يُزاد دورياً رأسماله المدفوع ويمكن أن يستخدمه اتحاد مقاصد إقليمي أو مُجموع للاحتياطات من أجل زيادة قدراته على توفير السيولة من خلال أن يقوم هو نفسه بالاقتراض.

وفي ظل مجتمع دولي متنوع، يمكن للمبادرات الإقليمية القوية أن تتضافر مع المؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية الأخرى من أجل إنشاء نظام إدارة مالي أفضل. ويخلص تقرير الأونكتاد إلى أن مثل هذا التضافر بين المبادرات على مختلف المستويات يمكن أن يوفر، بصورة جزئية على الأقل، بديلاً لمراكمة احتياطات العملات الأجنبية، مما يشكل نقطة انطلاق لعملية إصلاح أشمل للنظام النقدي الدولي في المستقبل.